مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في الأمم المتحدة

تقرير بعثة التقييم لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان الى تونس

26 كانون الثاني/يناير – 2 شباط/فبراير 2011م

24 شباط/فبراير 2011

المحتويات

أولاً:	مقدمة	3
ثانياً:	تشكيل البعثة وبرنامجها	3
ثالثاً:	خلفية	5
رابعاً:	الملاحظات والنتائج	7
	أ. مطلب تحقيق الكرامة	8
	ب. المشاركة الشاملة في الشؤون العامة	10
	ج. المساءلة والعدالة	14
	د. الإنصاف والعدالة الجنائية	19
	هـ. المشاركة في النظام الدولي لحقوق الإنسان	21
خامساً:	استنتاجات وتوصيات	22

أولاً :مقدمة

1. كانت المفوضية تتابع عن كثب الأحداث التاريخية التي أطلقها شعب تونس على امتداد الأسابيع القليلة الماضية، والتي أدت إلى رحيل الرئيس السابق "بن علي" يوم 14 كانون الثاني/يناير 2011م. مدفوعة بالقلق بشأن تحقيق الشعب التونسي طموحاته في مجال حقوق الإنسان وأن لا تذهب تضحياته سدى، أعلنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلايّ، في 19 كانون الثاني/ يناير عن قيامها بإيفاد فريق من كبار المسؤولين ذوي الخبرة إلى ذلك البلد. نطاق عمل البعثة:

- استطلاع إمكانيات النهوض بحقوق الإنسان في تونس، في ضوء التحوّل غير العادي للأحداث؛
- الاطلاع عن كثب على التحديات التي تواجه حقوق الإنسان، وإجراء نقاش على نطاق واسع مع الأطراف، ومنها الحكومة الانتقالية، ومجموعات المجتمع المدني، والفريق القطري للأمم المتحدة، والكيفية التي يمكن بها للمفوضية أن تساعد الشعب التونسي في تعزيز الاحترام لجميع حقوق الإنسان في بلده؛
- أن تقدم بعد انتهاء البعثة تقريراً إلى المفوضة السامية بشأن ملاحظاتها وتوصياتها.

ثانياً : تشكيل البعثة وبرنامجها

2. تم تشكيل البعثة من 4 من كبار موظفي المفوضية:

- السيد بكر والي انديايي، مدير دائرة مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة – رئيساً للبعثة؛
- السيدة منى رشماوي، رئيسة فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز؛
- السيدة فرنشيسكا ماروتا، رئيسة قسم المنهجية والتعليم والتدريب:
- السيد فرج فينيش، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وصحبت البعثة السيدة خولة مطر، مدير مكتب الأمم المتحدة الإعلامي في القاهرة، مصر، والسيدة سارا حمود، مسئول ملف في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المفوضية ، بالاضافة الى موظفي الدعم من مسؤلي الامن و الخدمات.

3. وجرى الاضطلاع بالتعاون الوثيق مع المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة في تونس، والتي كانت مساعدته اثناء وجود البعثة محلّ تقدير كبير. وقام الوفد بزيارة تونس من 26 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2011م مع وصول رئيس البعثة السيد انيداي يوم 27 كانون الثاني/يناير. والتقى الوفد بمجموعة كبيرة من الأطراف وتلمّسَ آراءهم بشأن رؤيتهم للمستقبل وشواغلهم بشأن الماضي. كما التقى الوفد بعدد من الوزراء (الخارجية، والدفاع، والعدل، والتنمية الإقليمية والمحلية، والتعليم، والذي هو أيضاً المتحدث الرسمي للحكومة) والتقى بوزير الدولة للشباب والرياضة، ومع ممثلين عن وزارة الداخلية، وأعضاء للجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان)، ومع رؤساء اللجان الثلاث المنشأة حديثاً المعنية بالإصلاح السياسي، والمعنية بالفساد، والمعنية بالانتهاكات الأخيرة لحقوق الإنسان. وكانت المناقشات مع المسؤولين مثمرة وعكست اهتماماً جديداً بقضايا حقوق الإنسان والعناية بها. ويعرب الوفد عن تقديره للتعاون الذي حظي به أثناء الزيارة.

4. وقام الوفد بزيارة سجن برج الرومي وسجن بترت المركزي في بترت، في شمالي تونس. وكانت هذه هي الزيارة الأولى التي أتيحت لمنظمة دولية لزيارة سجن، باستثناء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، طوال سنوات عديدة. وأثناء الزيارة لسجن برج الرومي، زار الوفد أقساماً متنوعة من المجمّع، بما في ذلك المناطق التي حرقت أثناء أعمال الشغب التي نشبت في السجن. و اتيح للوفد التحدث إلى بعض السجناء بشكل جماعي في زنازينهم ومع سجناء آخرين بشكل أفرادي بدون حضور الحراس.

5. وبالإضافة إلى الاجتماعات مع مسؤولي الحكومة، عقد الوفد اجتماعات مفيدة وبناءة مع العديد من أطراف المجتمع المدني- تضمنت منظمات حقوق الإنسان والمرأة، والنشطاء الرقميين، والمحامين، واتحادات العمال والطلاب – والأحزاب السياسية. ويعرب الوفد عن تقديره العميق لفئات المجتمع المدني والنشطاء السياسيين الذي تكبدوا المضايقات والترهيب والاضطهاد على امتداد سنوات كثيرة.

6. والتقى الوفد مع عدد من ضحايا الانتهاكات المرتكبة تحت حكم الرئيس السابق "بن علي" وأثناء الأحداث الأخيرة، واستمع إلى شهادات حية منهم وكذلك من افراد أسرهم. ويحيي الوفد الضحايا وأعضاء أسرهم ويعرب عن امتنانه للانفتاح الذين رحبوا به الوفد.

7. كما التقى الوفد مع عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي، ومع ممثلي المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد بدأ الوفد مهام بعثته وأنهاها باجتماعات مع المنسّق المقيم التابع للأمم المتحدة، ومع الفريق القطري للأمم المتحدة. وقام الوفد عند نهاية بعثته بعقد مؤتمر صحفي في تونس.

ثالثاً: خلفية

8. يبلغ عدد سكان تونس اليوم قرابة 10,5 مليون نسمة. وقبل إنشاء الجمهورية في تونس في عام 1957م، اتخذ البلد خطوات نحو إنشاء نظام حديث للحوكمة. وفي عام 1857م، أُعتمد العهد الأساسي، وهو شرعة الحقوق، الذي أدرج مفاهيم الحرية والتسامح. وتبع ذلك، في عام 1861م، اعتماد دستور، بالرغم من أن الدولة كانت لم تزل آنذاك جزءاً من الإمبراطورية العثمانية؛ وفي عام 1881م، أصبحت تونس محمية فرنسية. وفي القرن التاسع عشر، بدأت النساء في التمتع بحريات أكبر، وبدأ الأخذ بنظام تعليم حديث. وبدأت تتكون حركة النقابات العمالية في تونس في عام 1925م مع إنشاء الكونفدرالية العامة للعمال التونسيين، (CGTT-*Confederation General des Travailleurs Tunisiens*). وفي عام 1946م،

أنشئ الاتحاد العام التونسي للشغل (CGTT- *Union General des Travailleurs Tunisiens*) وذلك بهدف تمكين العمّال التونسيين من النضال للحصول على الحرية الوطنية وللدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

9. وفي عام 1957م، أصبح الحبيب بورقيبة أول رئيس لتونس. وبالرغم من القيود الكبيرة على الحريات أثناء فترة رئاسة الرئيس بورقيبة، أنشئت في عام 1976م المنظمة الأولى لحقوق الإنسان في العالم العربي، وهي العصبة التونسية لحقوق الإنسان، (LTDH – *Ligue Tunisienne des Droits de l'Homme*). وقبل الإطاحة بالرئيس بورقيبة بقليل، جرى بالاعتراف بعدد من الأحزاب السياسية المستقلة، وتم التصريح لبعض الصحف المستقلة، وتم السماح بالعمل لأقدم منظمة نسائية مستقلة، وهي الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD – *Association Tunisienne des Femmes Democrates*). وفي ظل حكم الرئيس بورقيبة، جرى العديد من الإصلاحات الاجتماعية، بما فيها نظم التعليم والرعاية الصحية الحديثة التي تديرها الدولة. ومازالت الخطوات التي اتخذها لتعزيز وضع المرأة – مثل حظر تعدد الزوجات – وتوسيع إمكانية المرأة للحصول على الطلاق، ورفع السن التي تستطيع فيها الفتيات أن يتزوجن إلى 17 عاماً – مازالت تشكل صورة تونس داخلياً وعالمياً باعتبارها دولة حديثة. ومع ذلك، فقد أُرتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان آنذاك، بما فيها القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وعلى نشاط الأحزاب السياسية، فضلاً عن الاعتقال التعسفي والتعذيب.

10. وقد حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي، تونس من 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1986م عندما خلع الرئيس المتداعي بورقيبة في انقلاب غير دموي بعد أن أُعلن عن أن الرئيس بورقيبة غير لائق طبياً للحكم. وفي حين استمر الرئيس بن علي في المسار العام للرئيس بورقيبة، إلاّ أن حكمه كان مشوباً بإساءة استعمال السلطة، والفساد، وإنكار الحريات الأساسية. وكانت الحياة السياسية مختنقة من جراء سيطرة حزبه (التجمع الدستوري الديمقراطي) (RCD – *Rassemblement Constitutionnel Democratique*)، على جميع جوانب الحياة العامة. وقد أجرت تونس انتخاباتها التشريعية التعددية الرسمية الأولى في

عام 1994م. وقد حصُلت أحزاب المعارضة المعترف بها على مقاعد قليلة جداً في البرلمان، في حين حظي الحزب الدستوري الديمقراطي بنصيب الأسد من موارد الدولة، وتم حظر العديد من الأحزاب السياسية الكبرى. وفي عام 2002م، جرى تعديل ما يقرب من نصف الدستور، وأدرجت أحكام ألغت حدود مُدد الرئاسة، ومدت الأهلية العمرية للرئاسة من 70 إلى 75 سنة. وأُعيد انتخاب السيد بن علي في عام 2004م، عندما طرح نفسه كمرشح وحيد للرئاسة، ومرة أخرى في عام 2009م، حيث ثارت شواغل بشأن القيود والضوابط الشديدة التي اكتنفت عملية الانتخاب.

11. وأثناء حكم الرئيس بن علي، تقلصت بشدة حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. وجرت مضايقة وترهيب واحتجاز اتحادات نقابات العمال والاتحادات الطلابية، ومدافعي حقوق الإنسان، وأطراف المجتمع المدني، والصحفيين والنشطاء السياسيين، وخضعوا للتعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة. وفي عام 1989م، جرى الاعتراف بالجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات؛ ولكن المكاسب التي حققتها النساء أُستخدمت لتكريس صورة تونس كدولة حديثة. وفي هذا الصدد، جرى أيضاً سحق فئات المعارضة السياسية التي تحظى بالمصداقية. وبالرغم من تحقيق نمو اقتصادي، فإن كثيراً من التونسيين لم يستفيدوا من رخاء البلد وازدادت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. وكان الاضطراب السياسي و الاجتماعي ينطلق في تونس من وقت لآخر، ولكن جهاز الأمن القوي الذي أنشأه الرئيس السابق بن علي، كان سرعان ما يخمد أي محاولة للتغيير. كما كانت شرطة الدولة، والمدعومة بشبكة ضخمة من قوات الأمن، قد تمت تقويتها بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001م عندما أثبتت نفسها باعتبارها حليفاً قوياً في "الحرب ضد الإرهاب".

رابعاً: الملاحظات والنتائج

12. في البداية، يشيد الوفد بعشرات التونسيين الذي فقدوا حياتهم لإحداث تغييرات جذرية احتاجها مواطنوهم. إن حجم التغيُّر بالنسبة للتونسيين العاديين، ورغبتهم وعزمهم على تحقيق التغيُّر بغض النظر عن التضحيات

والآلام الشخصية المستنبطة من روايات الضحايا وأسرهم. فالألم الشديد الذي يتجلى من سرد أحد الآباء لفقده لولده الوحيد يُظهر في حقيقة الأمر فداحة الثمن الذي دفعه التونسيون للدفاع عن الكرامة والحرية والعدالة. فقد قُتل ولده البالغ عمره 28 سنة متأثراً بطلق ناري في الصدر لدى تجمعه مع شبان آخرين لحماية ضاحيتهم من المقاتلين المسلحين.

13. وكانت العبارة التي ترددت أصداؤها طوال الزيارة، أن السبب الأساسي للانتفاضة هو "الحرمان من العدالة". وفي صميم استعادة هذه الكرامة سيعاد تحديد العلاقة بين الدولة وشعبها. وهذه العلاقة يجب الآن أن تُبنى على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ووضع الدولة في خدمة جميع شعبها. ويجب جعل هياكل الإدارة وممارساتها شاملة وتشاورية، وتجب معالجة الفجوات الجيلية والإقليمية والجنسانية.

أ. مطلب تحقيق الكرامة

14. هناك إقرار عام بأن فعل الانتحار الذي أقدم عليه السيد محمد بوعزيزة يوم 17 ديسمبر 2010م ، أطلق موجة من الاحتجاج التلقائي. بيد أن جذور هذه الاحتجاجات تمثلت في عقود من القمع والفساد والاستبعاد وانعدام الحقوق والإحساس العميق بالظلم. فثمة أعداد كبيرة من الرجال والنساء التونسيين المنتمين لجميع الطبقات الاجتماعية،من كل الأعمار، وجميع المناطق، ومختلف المعتقدات السياسية، تجمع فيهم الإحساس بالذل والافتقار إلى سبل الانتصاف، الذي جسده التصرف العنيف للسيد محمد بوعزيزة. وعلى نحو ما أخبر به أحد المخاطَبين للوفد "فإن السيد بوعزيزة لم ينتحر طلباً للخبز وإنما طلباً لشرف العمل الذي سوف يمكّنه بالتالي من الحصول على الخبز". [1]

15. وقد بدأت الاحتجاجات في المناطق المهمشة بسيدي بوزيد والقصرين، في وسط تونس ووسطها الغربي، حيث نزل الشباب والعاطلين من الرجال والنساء إلى الشوارع في كانون الأول/ديسمبر 2010م. ولسنوات كثيرة، دأب التونسيون

[1] "M Bouazizi ne s'est pas immole pour demander du pain, mais la dignite du travail qui lui donnera du pain."

على المطالبة بأن تحترم حقوقهم. وفي عام 2008م، طلب المحتجون في منطقة قصفه بظروف معيشية أفضل وبفرص عمالة، وبوضع حد للفساد. ولقيت مطالباتهم للتغيير تجاهلاً وقوبلت بالقمع وبالاستخدام المفرط بالقوة، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والسجن. وفي كانون الأول/ديسمبر 2010م، اكتسبت احتجاجات سيدي بوزيد والقصرين زخماً، كان يرجع، في جانب كبير منه، إلى دور النشطاء الرقميين، الذين استخدموا شبكات الإعلام الاجتماعية لنشر فيديوهات ورسائل نصية للهواتف بالتطورات الوقتية الحاصلة في الاحتجاجات. وفي غياب الصحافة الحرة، وبالنظر إلى القيود على إمكانية الوصول لشبكة الإنترنت، ومراقبتها، كان هذا التصرف قيّماً جداً لزيادة تعبئة السكان، ويسّر من إحداث أثر كرة الثلج لدى المتظاهرين في أجزاء أخرى من البلد.

16. ولقد كان استغلال حقوق الإنسان بواسطة الرئيس السابق بن علي وأسرته وحاشيته هو لب الاضطراب. وللحفاظ على احتكار الحياة السياسية والاقتصادية،حيث أنكرت السلطات، بشكل منتظم، على التونسيين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وأنكرت كذلك حقوقهم المدنية والسياسية. وقد أصبح عدم قابلية تجزئة الحقوق واضحاً جلياً منذ المراحل الأولى للاحتجاجات. كما أن المطالب المتعلقة بفرص العمل المقبولة والمتكافئة، والأمن الاجتماعي، والظروف المعيشية، ووضع حد للفساد، سرعان ما تضمنت مطالبات لرفع القيود الشديدة المفروضة على الحريات. ومنذ وقت مبكر، نزل الى الميدان كل من اتحادات العمال والطلاب، وبخاصة الاتحاد العام للعمال التونسيين (UGTT – *Union Generale des Ouvriers Tunisien*)، والاتحاد العام للطلاب في تونس، UGET – *Union Generale des Etudiants Tunisien*)، والنشطاء السياسيون، والمحامون المسجلون بنقابة المحامين، ونشطاء حقوق الإنسان، وحوّلوا الطابع العفوي للاحتجاجات المبكرة إلى عمل ضخم منظم، مما ساعدهم على نشره وادامة زخمه في المجتمع والإقليم.

17. وكانت المظاهرات سلمية بدرجة ملفتة، مع انبثاق العنف نتيجة لردة الفعل الوحشية لقوات الأمن الميليشيات المسلحة وليس من المحتجين. غير أن الحياة العادية توقفت. و أغلقت المدارس وأصيب بعضها بالتلف، وخاصة في منطقة سيدي بوزيد، مما أوقف تعليم الأطفال لعدة أسابيع. وقد تعرضت بنى تحتية

اجتماعية قليلة للدمار أو السرقة، بما في ذلك المراكز الصحية والخدمات الاجتماعية للشباب والمراهقين. وأنشئت اللجان الشعبية لحماية الممتلكات المحلية والأشخاص من الميليشيات المسلحة.

18. وتُوِّجت الاحتجاجات برحيل الرئيس السابق بن علي في 14 كانون الثاني/يناير، في أقل من شهر بعد بدء الاحتجاجات. وأثناء هذه الاحتجاجات، مارس الجيش مهمة محورية في حماية المتظاهرين والدفع إلى رحيل الرئيس آنذاك. وسمع الوفد قدراً كبيراً من الاحترام للجيش، على خلاف قوات الأمن. فتعزيز دوره بوصفه حارساً للدستور وللأمة وشعبها سوف يكون المفتاح إلى نجاح الفترة الانتقالية وتوطيد الديمقراطية.

19. وقد أعطى النجاح غير المسبوق للمظاهرات زخماً للتونسيين لكي يستمروا في الإعراب عن آرائهم والمطالبة بحقهم في التأثير في الشؤون العامة بالنزول إلى الشوارع. وبعد تشكيل "حكومة الاتحاد الوطني" الأولى في 17 كانون الثاني/يناير، استأنف المحتجون المطالبة بإزالة رموز الحكومة السابقة. ولقيت مطالباتهم قبولاً، مما دفع رئيس الوزراء إلى إعلان تعديل وزاري في 27 كانون الثاني/يناير. وعكست الاجتماعات مع مسؤولي الحكومة وعيهم الجديد بالحاجة إلى الاستجابة للشعب.

ب. المشاركة الشاملة في الشؤون العامة

20. ويمكن اليوم الشعور بتحول تونس بالفعل. فبعد سنين من الصمت، جاءت ما يشار إليها بأنها "ثورة الياسمين" بانفتاحات جديدة ومفاجئة لحرية التعبير والتنظيم. وتجاهر وسائط الإعلام المحلية بالإبلاغ عن الأحداث الحاصلة في جميع أرجاء البلد. وتذاع المناقشات العامة وينعكس نطاق واسع من الآراء، مع أصوات سياسية متنوعة تُمنح الوقت الذي يمكنها من إعلان آرائها على الهواء. وفي شهر شباط/فبراير 2011م، استمرت المظاهرات الكبيرة، مع قليل من إمارات التحسن، بما يعكس تشوق أناس من جميع مناحي الحياة ومن جميع مناطق البلد ليكون لهم رأي في إدارة بلدهم بعد سنين من حرمانهم من التعبير.

21. ووجد الوفد أن هناك اتفاقاً فيما بين التونسيين مفاده أن مؤسسات دولتهم يجب أن تستمر في العمل. بيد أن هناك توقعات كبيرة بأن هذه المؤسسات سوف تتحول تحولاً كبيراً، وسوف تعمل باحترام كامل لحقوق الإنسان، وسوف لا تستخدم سياسات وأساليب الإدارة السابقة. وفوق كل شيء، فإن التونسيين يتوقعون من حكومتهم، بدءاً من الفترة الانتقالية، أن تمثل إرادة الناس.

22. وفي أعقاب مطالبات الناس، شهدت تونس تشكيل حكومتين انتقاليتين منذ رحيل الرئيس السابق بن علي. وقد لقيت الحكومة الانتقالية الأولى رفضاً قوياً من جانب كثير من التونسيين، الذين واصلوا احتجاجاتهم اعتراضاً على الوجود الكبير التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي استمر في احتلال جميع الوزارات الهامة. وأما الحكومة الانتقالية الثانية، والتي شكلت في 27 كانون الثاني/يناير، أثناء وجود البعثة، فيبدو أنها تحظى بقبول كبير من كثير من أطراف المجتمع حيث أنها تضم مزيداً من التكنوقراطيين وعدداً أقل من أعضاء التجمع الدستوري الديمقراطي. ومع ذلك، فهناك مشاعر مختلطة، إن لم تكن مشاعر بفقدان ثقة، ما زالت تساور بعض الأصوات التي تطالب بجمعية تأسيسية لكي تحل محل الحكومة في الفترة الانتقالية. إن الرغبة في انفصال حقيقي عن الماضي عارمة وينتظر الناس بفارغ الصبر رؤية النتائج على وجه السرعة. وأُعرب البعض عن القلق من أن الانفصام عن السياسات الماضية ربما يقوضه استمرار تلقي الحكومة الانتقالية النصح والدعم من كبار موظفي الخدمة المدنية الذين صاغوا السياسات في عهد الرئيس السابق بن علي.

23. واستجابة للطلب العام، اتخذت الحكومة الانتقالية عدداً من القرارات الإيجابية التي تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان؛ وتتضمن خطوات اتخذت في المجالات التالية:

- حرية التعبير وتكوين الجمعيات: مع الاعتراف بجميع الأحزاب السياسية؛ ومنح جوازات سفر إلى التونسيين في المنفى والسماح بعودة

أشخاص المعارضة التونسيين الموجودين في المنفى؛ والسماح للإعلام بالإبلاغ بحرية عن الأحداث الحالية والماضية؛

- المساءلة والإصلاح طويل الأجل: إنشاء لجنة معنية بالإصلاح السياسي، ولجنتين لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان منذ 17 كانون الأول/ديسمبر 2010م، وبشأن الفساد؛ واستبدال كبار مسؤولي الأمن؛ وتقديم دُفَعْات مالية رمزية لضحايا الأحداث الأخيرة وأسرهم كعلامة على حسن النية؛
- حقوق السجناء: إعداد قانون للعفو العام والإفراج المشروط عن السجناء؛
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: إصدار إعلانات لتقديم منح متواضعة للخريجين العاطلين مقابل عمل لبعض الوقت وتدريب تأهيلي لبعض الوقت، وإنشاء وظائف في مواقع البناء وقطاعات أخرى؛
- التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الإضافية العديدة.

24. وما زالت الحكومة الانتقالية واقعة تحت ضغط إظهار رغبتها لتحقيق التغيرات اللازمة وللاستجابة إلى فقدان الثقة المستمر بشأن ديمقراطية حقيقية تحل محل نظام الدكتاتوري. وفي هذا الصدد، واستجابة للمخاوف من أن يظل الجهاز الشامل في مكانه، أعلن وزير الداخلية في 1 شباط/فبراير أنه سيجري استبدال عدد كبير من كبار موظفي الأمن والمحافظين. وفي 3 شباط/فبراير، استلم 24 من المحافظين الجدد مهام اعمالهم، وإن كان تعيين بعض منهم قد لاقى اعتراضات من آلاف التونسيين الذين نظموا عمليات اعتصام في عدة مناطق للاعتراض على علاقتهم الوثيقة بالتجمع الدستوري الديمقراطي.

25. وتواجه الحكومة الانتقالية أيضاً تحديات في الاقتراب من جميع شرائح الطيف السياسي وأقسام المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمنتمين إلى مناطق مهمشة. وأعرب الشباب عن اعتزازهم بدورهم في إسقاط الرئيس السابق بن علي، وكذلك عن مخاوفهم من استبعادهم من تمهيد طريق التقدم. كما أعربوا بوضوح عن تطلعاتهم للقيام بدور فعال في الفترة الانتقالية وعن تعطشهم

للمشاركة في تشكيل مستقبل بلدهم، بما في ذلك من خلال الاستخدام المبتكر لأعلام جديد.

26. وتتطلع جميع الفئات المعنية لكي تكون ممثلة في الهياكل الحاكمة الانتقالية، وخاصة في مناصب صنع القرار. ومن بين المهام الأساسية المذكورة للحكومة الانتقالية إعداد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ولن تعقد الانتخابات قبل مضي عدة أشهر، ولم يعترض أي حزب سياسي أو منظمة غير حكومية على هذا الإطار الزمني. بل إنه بصفة عامة يعتبر عملياً، باعتبار أن الأحزاب السياسية تحتاج إلى وقت لتنظيم نفسها ولإعداد برامجها السياسية. ذلك أن إعداد الساحة لانتخابات حرة وعادلة سوف يستتبع إصلاحات دستورية وقانونية وقضائية، وكذلك مشاورات وطنية شاملة وتشاركية.

27. كما أن ضمان المشاركة الواسعة النطاق في صياغة السياسات والخيارات العامة سيكون أساسياً لعلاج التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الملحوظة في تونس. كما أن الذين عانوا من عواقب السياسات الظالمة التي استهدفت تفضيل قليل من الناس، يجب أن يحظوا بفرص وسبل المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم في جميع المجالات.

28. ومما يتسم بأهمية خاصة أثناء الفترة الانتقالية وما بعدها أن يكون لتونس مجتمع مدني قوي وقادر. ويثني الوفد على مدافعي حقوق الإنسان وحقوق المرأة، والمحامين، ونشطاء المجتمع المدني الآخرين في تونس، الذين مهدت تضحياتهم وسنوات نضالهم الساحة للتغييرات الأخيرة. وعلى النحو المذكور آنفاً، فإن اتحادات العمال واتحادات الطلاب، وكذلك النقابات المهنية للمحاميين والصحافيين والقضاة والأطباء، لعبت دوراً رائداً في تشكيل واستمرار الاحتجاجات الأخيرة. ومع مضي التونسيين قدماً، سيكون دور المجتمع المدني التونسي أساسياً في الأعمال التمهيدية للانتخابات، حيث سيستخدمون خبرتهم لصوغ عملية الإصلاح. وسوف يكون من المهم بمكان العمل على استمرار قدرة التونسيين جميعاً على المطالبة بحقوقهم في الأجل الأطول.

29. وقد استأنفت منظمات المجتمع المدني عملها بأسلوب مفتوح وبدون قيد على أنشطتها، أو مضايقات وترويع لأشخاصها وأسرهم، على نحو ما جرت معاناته في الماضي. ومع ذلك، فما زال بعض النشطاء يخشى من أن لا تكون الممارسات القديمة قد اختفت تماماً. فهناك العديد من المنظمات غير الحكومية، التي حظرتها حكومة الرئيس السابق بن علي، كانت تمر بعملية التسجيل، أثناء وجود الوفد هناك.

30. وفي هذه البيئة الأكثر انفتاحاً، أعرب نشطاء المجتمع المدني عن عزمهم على إقامة صلات مجدية مع مختلف قطاعات المجتمع، وإقامة الاتصالات عبر البلد، وخاصة بالمناطق المهمشة، والتي منعتها السلطات في الماضي من القيام بذلك. وهناك أساس متين يُبنى عليه، مع حضور فعلي لأكبر اتحادات العمال في مناطق وهياكل أقدم منظمة لحقوق الإنسان في تونس قائمة في موقعها ومستعدة للنشاط مجدداً. ومن أجل أن تعمل منظمات المجتمع المدني بكامل طاقتها، ستحتاج إلى دعم موضوعي ومادي، بما في ذلك ما تقدمه الأطراف الدولية.

31. وينبغي أن يلاحظ أن هذه الحريات الجديدة لا تخلو مما يكتنفها من تحديات. فالمناخ الحالي يحمل معه مخاطر مفادها أن الناس سوف تلجأ إلى محكمة الرأي العام بدلاً من الإجراءات القانونية الصحيحة. فبعض الصحفيين أخبروا الوفد عن الحاجة إلى مدونة سلوك جديدة لضمان أن لا ينتهِكَ الذين يمارسون حريتهم في التعبير حقوق الآخرين ويشوهوا سمعاتهم. ومن المهم كذلك إدارة توقعات الناس. فضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسرهم يتوقعون انتصافاً فورياً. كما أن الذين يعانون من استبعاد اجتماعي يتوقعون إدراجاً فورياً. ويتوقع السجناء أن يُطلق سراحهم بمقتضى قانون العفو المقترح. وكل هذا يؤكد على حاجة الحكومة الانتقالية للاتصال بعمليات شفافة لتحويل الشواغل ووضع استراتيجيات واقعية لمعالجة المسائل.

ج. المساءلة والعدالة

32. التحدي الأكبر الذي يواجه تونس اليوم هو إعمال مفهوم جديد للدولة التي هي مسؤولة بالكامل عن شعبها. وسوف تتطلب إعادة التعريف هذه إطاراً

قانونياً جديداً يخدم غرض إنشاء فصل واضح للسلطات بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية، وحماية حقوق جميع الناس. ويلزم إجراء مشاورات شاملة وطنية من أجل وضع هذا المفهوم الجديد.

33. ومن ثم، فسوف يلزم إجراء إصلاح للدستور بالإضافة إلى مجموعة واسعة من القوانين، بحيث يتمشى مع المستويات الدولية لحقوق الإنسان. وسوف تكون المفوضية السامية للإصلاح السياسي مفيدة في تحقيق تقدم في هذه المجالات. وبصفة عامة، فإن تركيزها الأساسي سوف ينصب على تقديم النصيحة بشأن الإصلاحات القانونية والدستورية اللازمة للانتخابات الحرة والعادلة المزمع عقدها، وللتطلع إلى ما وراء لحظة الانتخابات بغية تأكيد التغيير طويل الأجل. ومتروك لرئيسها تحديد ولايتها وتشكيلها ومواردها وسلطاتها بشكل دقيق.

34. وفي الفترة الانتقالية، هناك حاجة للتغلب على التحدي المتمثل في كيفية التعامل مع الدستور والبرلمان الحاليين، والمرتبطان بالرئاسة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، فثمة خطوات يجب اتخاذها لإلغاء ربط الحزب الديمقراطي الدستوري بالدولة، تتضمن إعادة توجيه العدد الكبير من الموظفين المدنيين والميزانية الكبيرة للدولة الذين وضعوا تحت تصرف التجمع الديمقراطي الدستوري. ولن يكون فصل هذا الحزب عن الدولة سهلاً حيث أن هذا التجمع قد أصبح مرتبطاً ارتباطاً لا انفصام له مع الدولة ومتغلغلاً في كل جزء من أجزاء المجتمع.

35. وهناك توقعات بأن الدولة سوف تبني هياكل وتنفذ آليات تضمن المساءلة في جميع المجالات. وينبغي أن تمتد مساءلة الدولة إلى جميع المسائل التي تؤثر في حياة الناس، من استخدام الأموال العامة إلى الخيارات السياساتية بواسطة الحكومة المركزية والمحلية لتنظيم سلوك الأطراف المؤسسيين وما يعده. وفي المستقبل، فإن جميع أصحاب السلطة في تونس- والذين يتراوحون بين رئيس الجمهورية إلى المحافظ الإقليمي إلى موظف الخدمة المدنية أو ضابط الشرطة — يجب أن يكونوا مسؤولين عن تصرفاتهم، بدون تمييز. وهناك جوانب ثلاثة هامة لتعزيز المساءلة يرد توضيحها أدناه، وهي: نظام للعدالة قوي ومنصف،

يتضمن نظام سجون يضمن الظروف الإنسانية، وجهاز أمن يحمي الناس ويخدمهم بدلاً من أن يسئ إليهم.

36. ويتسم دور السلطة القضائية بأنه بالغ الأهمية في دعم حقوق التونسيين. ففي ظل حكومة الرئيس السابق بن علي، تقوضت باستمرار استقلالية وحيادية السلطة القضائية من خلال استخدام القوى التنفيذية لإخافة القضاة المستقلين والضغط عليهم. ومن أجل أن يمارس القضاة مهامهم الأساسية، بدون التدخل الذي عانوا منه في الماضي، يتطلب الجهاز القضائي إصلاحاً شاملاً كما تلزم مراجعة وإعادة تحديد أدوار هياكل مثل مجلس القضاء الأعلى. فالثغرات التي سمحت بتأثير السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، بما في ذلك من خلال وزير العدل، يجب أن تُسدّ. وتلزم إصلاحات تشريعية ودستورية لضمان إتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وينبغي أيضاً استعادة الثقة في النظام القضائي، والذي يرى الكثيرون أنه يفتقر إلى الاستقلالية وأنه كثيراً ما يقترن بالفساد.

37. وفي الوقت الراهن، تكتظ سجون تونس بالسجناء نتيجة لما تتسم به من نظام العدالة الجنائية القاسي ذي الطابع السياسي. وتتخذ وزارة العدل عدة تدابير لتقليل الأعداد المفرطة من السجناء الذين يبلغ مجموعهم نحو 30,000 سجين. وتتضمن هذه التدابير: صياغة قانون للعفو العام يهدف إلى الإفراج عن السجناء السياسيين وسجناء الضمير؛ ومنح إفراج مشروط على أساس كل حالة على حدة، والعمل على إدراج الخدمة المجتمعية كعقوبة على الجرائم الطفيفة، والتدريب المهني بقصد تقليل الانتكاس. وفي سجني برج الرومي، وبترت المركزي، تحدث الوفد مع إدارة السجن والسجناء ووجد أن الأحوال تدعو لقلق شديد. ويأمل الوفد أن زيارتيهما، التي هي الأولى منذ سنوات طويلة لمنظمة مستقلة فيما عدا اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ، سوف تفتح الباب أمام زيارات متعاقبة بعد أن قام وزير العدل بإخبار الوفد بأن وزارته سوف تسمح بزيارات تقوم بها منظمات غير حكومية. وفي الأيام التي أعقبت ذلك، تم السماح لمنظمة دولية لحقوق الإنسان بأن تزور السجنين.

38. ويمثل السجناء فئة ضعيفة بوجه خاص أثناء الاضطرابات الأخيرة. فمنذ 17 كانون الأول/ديسمبر 2010م تسببت الحرائق والحوادث الأخرى التي وقعت في عدة سجون في موت 72 سجيناً، وفقاً لوزارة العدل. وأُبلغ عن هرب نحو 11,000 سجيناً من السجن أثناء هذه الفترة، بالرغم من أنه من المعتقد أن عدداً كبيراً منهم عاد طواعية من أجل الاستفادة من قانون العفو العام المقترح. وقد أفرج عن بعض من هؤلاء السجناء، على الأقل، بواسطة إدارة السجن و/أو جهاز الأمن. وقد تفاقمت أحوال السجن تفاقماً كبيراً أثناء فترة الاضطرابات، عندما أُهملوا، على نحو ما جرى الإبلاغ به، فكثيراً لا يُقدَّم لهم الطعام أو يسمح لهم بالخروج للتريُّض لفترات طويلة من الوقت. وجرى الإبلاغ عن مزاعم بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وخاصة القتل، وسوء المعاملة، والإذلال المتعمد، وكذلك حالات العنف الجنسي. كما أن الوصف الشامل لما حدث في السجون لم يتقرر حتى الآن، وكذلك لم تتح البيانات المتعلقة بالاحتجاز. ومما يدعو للقلق أيضاً أن مزاعم التعذيب وسوء المعاملة ما زال يتم الإبلاغ عنها، بما في ذلك أماكن للاحتجاز غير معترف بها. وفي حين أن ثمة معلومات قليلة متاحة بشأن الخطوات التي تتخذها الحكومة لمنع التعذيب، حيث قامت وزارة العدل بإخبار الوفد أنها تُعِدُّ تعميماً بشأن منع التعذيب في السجون لجميع إدارات السجون.

39. وتعتبر الأحداث الأخيرة بمثابة تذكرة قوية بدور خدمات الأمن. وقد استطاع الوفد الحصول على معلومات بشأن عدد الوفيات والإصابات منذ 17 كانون الأول/ديسمبر 2010م، على نحو ما جرى الإبلاغ عنه كنتيجة للاستخدام المفرط للقوة بواسطة قوات الأمن. وتشير الأرقام المتحصل عليها من وزارة العدل إلى أن 147 شخصاً ماتوا أثناء المظاهرات أو في الظروف المحيطة بها، في حين أصيب 510 شخصاً آخرين. وقد استمع الوفد مباشرة لروايات من أُسر الناس الذي قتلوا والأفراد الذين احتجزوا أثناء هذه الفترة، ومن الأفراد الذين شاركوا في الاحتجاجات في تونس والقصرين، وشهدوا العنف الذي مارسته قوات الأمن.

40. وقد علم أن قوات الأمن العديدة الملحقة بالرئاسة وبوزارة الداخلية هي منطلق المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت على امتداد الأشهر الثلاثة الماضية. حيث شاهدت البعثة اعتصام أمام مكتب رئيس الوزراء تم تفريقه بالقوة في 28 كانون الثاني/يناير، بينما كان الوفد موجوداً، وهو ما يشدد على الحاجة المُلِّحة لإصلاح خدمات الأمن من أجل تفادي الرجوع إلى الممارسات الماضية. إن التدابير التي أعلنها وزير الداخلية لتسريح و تغيير عدد كبير من كبار مسؤولي الأمن، على النحو المذكور آنفاً، محل ترحاب وسوف تحتاج إلى دعمها بخطوات إضافية لإصلاح فشلهم في الماضي لخدمة السكان الذين ينبغي أن تنال حمايتهم أقصى اهتمامهم. ومنذ 14 كانون الثاني/يناير، سعت بعض العناصر في المجتمع، والمشتبه أن يكونوا موالين للرئيس السابق بن علي، إلى نشر بذور عدم الاستقرار، لإيجاد الفوضى وتشويه المظاهرات السلمية المطالبة بالإصلاح. وما زالت أنشطتهم تُعَرِّضُ للخطر المكاسب التي تحققت في الأسابيع الأخيرة.

41. وقد أدى تزايد أعداد القتلى بأيدي قوات الأمن منذ 17 كانون الأول/ديسمبر 2010م إلى تكوين مطالبات واسعة الانتشار للمساءلة. ويشكل قرار الحكومة بإنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات المرتكبة في الأحداث الأخيرة (منذ 17 كانون الأول/ديسمبر 2010م) خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. ومن المتوقع أن يتقرر، بمرسوم رئاسي، البيان الدقيق لولاياتها وتشكيلها ومواردها وسلطاتها، وذلك بالتشاور الوثيق مع رئيسها.

42. وفوق ذلك، فإن التحقيقات القضائية في جميع المزاعم الموثوقة بحدوث انتهاكات ينبغي أن تفتح على الفور، وأن يُقاضَى المسؤولون، وأن يُمنح الضحايا انتصافاً وجبراً لأضرارهم، بما في ذلك التعويض. ومن أجل جعل التحقيقات القضائية فعّالة، يجب جمع الأدلة وصيانتها. وقد لاحظ الوفد، على سبيل المثال، أن فحوص الطب الشرعي للذين قتلوا أثناء الأحداث الأخيرة لم تتم بشكل منتظم. وهذه الفحوص أساسية لعملية المساءلة حيث أنها تساعد

في تحديد المسؤولية الجنائية، بالتعرف على مجموعة النيران، ونوعية الرصاص المستخدم، ومواقع الجروح، من بين أشياء أخرى.

43. وإلى جانب الانتهاكات الأخيرة، كانت هناك أصوات كثيرة داخل البلد تطالب بالتصدي للتراث الماضي لانتهاكات حقوق الإنسان التي أُرتكبت في ظل حكم الرئيس السابق بن علي. ومن أجل تحقيق ذلك، ستلزم مناقشة آليات العدالة الانتقالية الشاملة والأخذ بما يتلاءم منها مع السياق التونسي. وينبغي استطلاع جميع الخيارات وخصوصاً الصدق والعدالة وآليات المساءلة، وكذلك عمليات "فحص السجلات الشخصية" لتقييم مدى ملاءمة المسؤولين لشغل المناصب العامة. ومع مناقشة هذه الآليات والبت فيها، يلزم اتخاذ خطوات مباشرة لضمان عدم حدوث عبث أو تدمير للأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان. وبينما كان الوفد هناك، سمع إشاعات بأن بعض السجلات قد تعرضت بالفعل للحريق أو النهب.

د. الإنصاف والعدالة الجنائية

44. على امتداد عقود، تركزت السلطة الاقتصادية والسياسية في أيدي قلة من المتميزين من خلال إساءة استخدام سلطة الحكومة. وقد أدى مزيج من العوامل إلى حدوث تفاوتات اقتصادية واجتماعية ملحوظة وإلى إنكار الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات كبيرة جداً من السكان. وفي الماضي، استبعدت الخيارات السياساتية كثيراً من المناطق والقطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة، من الاستثمار وفرص التنمية. وفي الوقت ذاته، كان هناك توزيع غير عادل للموارد وانتشار واسع النطاق للفساد والمحسوبية، واستبعاد عدة فئات اجتماعية من عملية صنع القرار.

45. ويلاحظ أن التفاوت في مستويات المعيشة وفي إمكانية الوصول إلى النوعية الجيدة لهياكل الصحة والتعليم والغذاء والعمالة والدعم الاجتماعي بين تونس، ومدن شمالية معيّنة، والمناطق الساحلية، والجنوب والمناطق الريفية، لا خلاف عليها وأنها تكمن في صميم مطالبات المحتجين؛ وإن كانت الإحصاءات الدقيقة

والموثوق بها غير متاحة. وبالرغم من صورة الاستقرار والرخاء، فإن كثيراً من الرجال والنساء والأطفال التونسيين كانوا محرومين من حقوقهم في إمكانية الحصول وعلى قدم المساواة إلى خدمات التعليم والصحة والمياه و الصرف الصحي والعمل. وفي بداية 2008م، احتج التونسيون في منطقة قصفه، جنوب سيدي بوزيد، والقصرين، على ارتفاع نسبة البطالة والتمييز وممارسات التعيين وظروف المعيشة السيئة، والفساد، والافتقار إلى سبل رفع مظالمهم. وبالرغم من أن المناطق النائية، والتي تضم منطقتي سيدي بوزيد والقصرين، حيث بدأت الاحتياجات الأخيرة، هي من بين أكثر المناطق حرماناً، فإنه يمكن أيضاً الوقوف على مناطق فقيرة ومهمشة أخرى داخل تونس.

46. وفي حين يتمتع السكان التونسيون، بشكل عام، بمعدل تعليم مرتفع، إلاّ أن مدى إمكانية الوصول المتكافئة إلى التعليم والثغرة الكبيرة بين عدد الخريجين والفرص الوظيفية أمور مازالت تدعو للقلق. وقد اتخذت الحكومة الانتقالية بعض الخطوات للبدء في معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعلى النحو المذكور آنفاً. فإن هذا يتضمن منحة للخريجين العاطلين عن العمل من أجل دعم التدريب لإعادة التأهيل ووضع برامج لإنشاء الوظائف. وقد أنشأت وزارة جديدة للتنمية الإقليمية والمحلية. وسوف يحتاج الأمر إلى إجراء إصلاح مستفيض للاقتصاد وإلى تنفيذ للسياسات، مع الاسترشاد بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، من أجل إحداث التغييرات الجذرية اللازمة لضمان أن يستفيد جميع أرجاء البلد والسكان من النمو الاقتصادي وأن تقتسم الموارد المحدودة مع أفقر وأضعف المجتمعات المحلية. وسوف تكون اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق المعنية بحالات الاختلاس والفساد مفيدة في التحقيق في المزاعم المتعلقة بالفساد الواسع الانتشار، وكذلك في إسداء المشورة بشأن التدابير الملموسة التي تمنع ممارسات الفساد، الذي فاقم بشدة من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يكون من المهم إجراء تحديد واضح لولاية اللجنة وتشكيلها ومواردها وسلطاتها.

47. وقامت النساء بدور هام في المظاهرات الأخيرة، بمشاركتهن بأعداد كبيرة والمساعدة على إبقاء الاحتجاجات سلمية. وقد تصدرن مقاومة القمع أثناء فترة بن علي، وتعليم الشباب الذين نزلوا إلى الشوارع بحثاً عن الحرية والعدالة. وبالرغم من

المكاسب التي تحققت في السنوات السابقة في مجال حقوق المرأة، فإن عدم المساواة والتمييز في كثير من مجالات حياة المرأة ما زالت مستمرة في الممارسة، وإلى حد أقل، في القانون. وكانت النساء أول من عانى من تقليص الوظائف وتشكيل العدد الأكبر من العاطلين عن العمل، ولا سيما في مناطق تونس المهمشة والريفية، حيث ما زالت نسبة الأمية مرتفعة فيما بين النساء بوجه خاص. وقد فرض الفقر قيوداً وضغوطاً شديدة على النساء في البحث عن سبل لتلبية احتياجات أسرهن. وما زال هناك عدم مساواة في المرتبات في القطاع الخاص. كما أن التمثيل في الحياة العامة محدود جداً. وكان هناك توافق للآراء فيما بين جميع القطاعات بأن الشعارات الخطابية للماضي عن حقوق المرأة يجب أن تترجم إلى إنجازات مجدية للنساء في جميع أرجاء البلد.

48. لقد استُبعد الشباب التونسيون لوقت طويل، إذ كانوا مفتقرين إلى سبل لرفع أصواتهم. غير أن شجاعة وحزم الجيل الناشىء هي التي مكنت من إحداث تغيير جذري في بلدهم. وهذا معترف به بإجماع كل من تحاور معهم الوفد. وبالرغم من التعليم الجيد والمؤهلات العالية فيما بين الكثيرين، فإن هذا الجيل واجه احتمالات كئيبة للتوظف، وخاصة بالنسبة للذين يفتقرون إلى الاتصالات مع الأسرة الحاكمة أو التجمع الدستوري الديمقراطي. وفوق ذلك، فإن متطلبات الموافقة من الجهاز السياسي والأمني منعت كثيراً من الأفراد من الحصول على وظائف. وقد دفع هذا بالكثيرين إلى تلمُّس الفرص بالخارج، بما فيها وسائل الهجرة غير النظامية.

49. وسوف يكون الحوار المستمر مع اتحادات العمال والنقابات المهنية ومنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة، والشباب، بالغ الأهمية لضمان التقدم في عمل الحكومة الانتقالية صوب تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع.

هـ. *المشاركة في النظام الدولي لحقوق الإنسان*

في 4 شباط/فبراير، أعربت مفوضة الأمم المتحدة الثانية لحقوق الإنسان، من جديد، عن التزامها بالوقوف إلى جانب الشعب التونسي أثناء هذه الفترة المشهودة، من خلال تقديم الدعم المباشر والطويل الأجل لمجموعة مختلفة من

مسائل حقوق الإنسان. وأثناء وجود البعثة، كان هناك اهتمام كبير ومتزايد في المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد ناشدت أصوات متنوعة المفوضية لإقامة حضور دائم، وفي اجتماع عقد في 31 كانون الثاني/يناير، قام وزير الخارجية بإخبار الوفد بأن الحكومة سوف تدعو المفوضية لفتح مكتب قطري لتونس. وفي 10 شباط/فبراير، وجه وزير الخارجية رسالة إلى المفوضة السامية بطلب فتح مكتب للمفوضية في تونس. وفي خطابه، نقل الوزير "*عزم الحكومية الانتقالية، التي تتمثل مهمتها الأساسية في تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة، على وضع حقوق الإنسان في صلب أنشطتها اليومية وبرامجها المستقبلية*".

50. كما كانت هناك مطالبات بأن يكون للآليات الدولية لحقوق الإنسان ظهور أكبر على الساحة ، وخاصة من خلال زيارات المقررين الخاصين، وأن تصدر الحكومة دعوة دائمة للمقررين الخاصين.

51. وفي 2 شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الانتقالية أنها سوف تصادق على عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وتضمنت: البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (التي تفوض اللجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بمنع التعذيب من زيارة أماكن الاحتجاز ودراسة معاملة الأفراد المحتجزين فيها)؛ والبروتوكولان الأول والثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (والذي يمكّن من دراسة شكاوى الأفراد، والمعني بإلغاء عقوبة الإعدام، على الترتيب)؛ والاتفاقية بشأن حالات الاختفاء القسري؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

خامساً : استنتاجات وتوصيات

52. كانت حقوق الإنسان هي أصل مطالبات الشعب التونسي للحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، ولعهد يتميز باحترام حقوق الإنسان والتحرر من الخوف والفاقة. وقد أكدت بعثة المفوضية كيف أن حقوق الإنسان ستكون مكملة

لبناء مستقبل تونس. وأنه يجب أن لا يسمح لقوى زعزعة الاستقرار أن تعمد إلى عكس الوضع. فأغلبية التونسيين يتوقون لأن يشهدوا عودة الهدوء إلى بلدهم وأن يعود الاقتصاد إلى العمل المعتاد، وبخاصة أن يشهدوا استئناف السياحة والأعمال والمستثمرين الأجانب لأنشطتهم.

53. وفي حين أن الوضع ما زال غير مستقر، شهد الوفد بداية عهد جديد في تونس حيث لوحظ وجود مؤشرات واضحة تنبئ عن الاستعداد لوضع الآليات اللازمة لضمان الانفصال الواضح عن مظالم الماضي، ولصياغة رؤية لتونس الجديدة. وتحتاج التحركات في هذا الاتجاه إلى أن تُدعم وتُدرج في قانون لضمان أنها أصبحت ملهماً دائماً للمجتمع التونسي.

54. إن مطلب الكرامة ونيل حقوق الإنسان وتحقيق العدالة متداخلة كلها. ووفقاً لما تظهره التجربة التونسية بوضوح، فإن المواطنين يتوقعون من دولتهم أن تعمل لفائدة الجميع — وليس لقلة فقط. وهم يتوقعون منها أن تؤكد كرامتهم وقيمتهم، وأن تعتمد القوانين والسياسات والاستراتيجيات التي تترجم هذه الكلمات إلى نتائج ملموسة. كما أنهم يتوقعون عمليات شفافة وشاملة تسمح بأن تُسمَع أصواتهم وأن تُؤخَذ آراؤهم على محمل الجد. وهم يتوقعون مناقشات عامة وشاملة وحكومة مسؤولة وخاضعة للمساءلة تفي بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن المشاركة والمساءلة والعدالة والمساواة هي مطالب التونسيين اليوم.

55. واستشرافاً للمستقبل، وبعد المناقشة مع نطاق عريض من المتحدثين في تونس، بما فيهم الحكومة الانتقالية والمجتمع المدني، يجد الوفد أن المجالات العشرة التالية تتطلب اهتمام الأطراف الوطنية والدولية، وبخاصة السلطات التونسية، في معرض عملية التحول الديمقراطي وإعادة بناء الثقة في الدولة وأجهزتها. ويلزم تقديم دعم تقني وسياسي ومالي من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون هذا الدعم متمشياً مع متطلعات الشعب التونسي فيما يتعلق بحقوق الإنسان ودعمها، ويجب أن يتسق مع جهودهم لبناء دولة شاملة ومسؤولة ومنصفة.

أولاً : ضمان أن تكون هياكل الحكم وعمليات صنع القرار تشاركية، وشاملة تماماً، وممثلة لكامل الأطياف السياسية ولجميع أقسام المجتمع، بما فيها الشباب والنساء، وأن يكون للفئات المهمشة صوت في صياغة القوانين والسياسات في جميع مجالات الحياة؛

ثانياً : جعل الدستور والقوانين والمؤسسات، بما فيها السلطة القضائية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والإدارة العامة، والجهاز الأمني، متمشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وإقامة فصل واضح للسلطات بين الفروع التنفيذية والقضائية والتشريعية؛ وضمان أن تكون سبل الانتصاف الناجعة متاحة لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛

ثالثا : استمرار التقدم في ضمان حرية التعبير وتكوين الجمعيات وتوسيع فضاء العمل للمجتمع المدني لضمان أن يكون بمقدور منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدورها الكامل في مسيرة الانتخابات، وفي صوغ مستقبل بلدها، وفي توفير صوت فعّال مقابل للحكومة؛

رابعاً : ضمان خضوع انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة بفتح تحقيقات قضائية مباشرة في جميع المزاعم ذات الموثوقية المتعلقة بالانتهاكات، ومقاضاة المسؤولين، و جبر الضرر، بما في ذلك التعويض، للضحايا؛ واتخاذ التدابير لصيانة الدليل؛

خامساً: تقوية ضمانات الاستقلال للجان الثلاث المعنية بالإصلاح السياسي، والمعنية بانتهاكات حقوق الإنسان منذ 17 كانون الأول/ديسمبر 2010م، والمعنية بالفساد، وذلك: بمنحها أساساً قانونياً ملائماً، واختصاصات واضحة، وسلطات كافية، وميزانية مستقلة وكافية، وحصانة لأعضائها وضمانات حماية لمن يتعاونون معها؛ وإقامة مناهجها وتوصياتها بشأن عمليات شمولية وتشاركية على نحو كامل؛

سادساً: إنشاء سجل كامل ومستقل للأحداث التي وقعت في السجون أثناء فترة الاضطراب واتخاذ تدابير علاجية فورية؛ ومعالجة الوضع المُلِّح في السجون باعتماد سياسة جديدة متعلقة بالسجون تؤكد على الظروف الإنسانية، وتولي اهتماماً خاصاً إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحتجزين حالياً والمحتجزين السابقين؛

سابعاً: اعتماد نهج شامل وجامع للعدالة الانتقالية، وذلك بعقد مشاورات وطنية تستطلع أنسب الخيارات لتونس، بما فيها الصدق والتوفيق وآليات المساءلة؛

ثامناً: اتخاذ خطوات فورية وملموسة لإصلاح التفاوت في مستويات المعيشة وإمكانية الوصول إلى النوعية الجيدة من هياكل دعم الصحة والتعليم والتوظف والدعم الاجتماعي للنساء والأطفال والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة في جميع أرجاء البلد؛

تاسعاً: ضمان أن تكون السياسات الإنمائية نتيجة لعمليات تشاورية وتشاركية، مع جعل مصالح وحقوق جميع التونسيين محور الاهتمام؛

عاشراً: تعزيز تعاون تونس مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وإصدار دعوة مفتوحة للمقررين الخاصين؛ والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان ومراجعة التحفظات الخاصة بها.